

دور الانعقاد العادي الثاني
رقم الجلسة مسلسلًا منذ بدء الحياة النيابية (١٢٤٨ / خاصة)
الجلسة العشرون

المعقودة يوم الخميس ٩ من ربيع الآخر سنة ١٤٣١ هـ
الموافق ٢٥ من مارس سنة ٢٠١٠ م

الساعة التاسعة صباحًا

بسم الله الرحمن الرحيم
دولة الكويت
مجلس الأمة
الفصل التشريعي الثالث عشر
دور الانعقاد العادي الثاني

رقم الجلسة مسلسلًا منذ بدء الحياة النيابية (١٢٤٨ / خاصة)

مضبطة
الجلسة العشرون

المعقودة يوم الخميس ٩ من ربيع الآخر سنة ١٤٣١ هـ
الموافق ٢٥ من مارس ٢٠١٠ م

الساعة التاسعة صباحًا

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس الأمة

الأمانة العامة

إدارة شؤون المضابط

ملخص الموضوعات التي نظرت في الجلسة الخاصة العلنية (١٢٤٨)

المعقودة يوم الخميس ٩ من ربيع الآخر سنة ١٤٣١ هـ

الموافق ٢٥ من مارس سنة ٢٠١٠ م

الموضوع

رقم الصفحة

- أسماء السادة الأعضاء .	٦ - ١
- نوه السيد الرئيس بأنه في جلسة يوم ١٦ من مارس سنة ٢٠١٠ م تقدم عشرة من السادة الأعضاء بطرح موضوع الثقة بالسيد وزير الإعلام وبناء على المادة (١٤٥) من اللائحة الداخلية للمجلس يجب أن يناقش هذا الطلب على الأقل من قبل اثنين من السادة الأعضاء المؤيدين له واثنين من السادة الأعضاء المعارضين له .	٧

<p>- نوه السيد الرئيس عن إعطاء مدة خمسة عشرة دقيقة لكل متحدث .</p>	<p>٧</p>
<p>- جرت مناقشة طلب طرح الثقة بالتناوب من قبل اثنين من السادة الأعضاء المؤيدين واثنين من السادة الأعضاء المعارضين لطلب طرح الثقة .</p>	<p>٧ - ٤٣</p>
<p>- جرى التصويت بالنداء بالاسم على طلب طرح الثقة بالسيد وزير الإعلام ، فقرر المجلس عدم الموافقة عليه .</p>	<p>٤٣ - ٤٥</p>
<p>- أعلن السيد الرئيس تجديد الثقة بالسيد وزير الإعلام ويبلغ رئيس مجلس الوزراء .</p>	<p>٤٥ - ٤٦</p>

بسم الله الرحمن الرحيم

عقد مجلس الأمة جلسته الخاصة العننية في تمام الساعة التاسعة من صباح يوم الخميس ٩ من ربيع الآخر سنة ١٤٣١ هـ ، الموافق ٢٥ من مارس سنة ٢٠١٠م برئاسة السيد جاسم محمد الخرافي رئيس مجلس الأمة .

السيد الرئيس _____ س :

بسم الله الرحمن الرحيم ، تفتتح الجلسة وتتلئ أسماء الأعضاء ثم أسماء المعتذرين عن جلسة اليوم ثم أسماء الغائبين والمنصرفين عن الجلسة الماضية دون إذن أو إخطار .

* تليت بعد افتتاح الجلسة أسماء السادة الأعضاء :

- أحمد راشد الهارون (حاضر)
(وزير التجارة والصناعة)
- أحمد عبدالعزيز السعدون (حاضر)
- الشيخ أحمد عبدالله الأحمد (حاضر)
(وزير النفط ووزير الإعلام)
- الشيخ أحمد فهد الصباح (حاضر)
(نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية ووزير الدولة لشؤون التنمية ووزير الدولة لشؤون الإسكان)
- د. أسيل عبدالرحمن العوضي (حاضرة)
- الصيفي مبارك الصيفي (حاضر)
- د. بدر شبيب الشريعان (حاضر)
(وزير الكهرباء والماء)
- الشيخ جابر خالد الصباح (حاضر)
(وزير الداخلية)
- الشيخ جابر مبارك الصباح (حاضر)
(النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع)

- د. جمعان ظاهر الحريش (حاضر)
- د. حسن عبدالله جوهري (غير موجود)
- حسين علي القلاف (غير موجود)
- حسين مزيد المطيري (حاضر)
- حسين ناصر الحريشي (حاضر)
- خالد سالم العوده (غير موجود)
- خالد سلطان بن عيسى (حاضر)
- خالد مشعان طاحوس (حاضر)
- خلف دميثير العنزي (غير موجود)
- دايهي سعي الهاجري (حاضر)
- روضان عبدالعزيز الروضان (حاضر)
- (وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء)
- د. رولا عبدالله دشتي (حاضرة)
- سالم نملان العازمي (حاضر)
- سعد زنيفر العازمي (حاضر)
- سعد علي الرشيد (حاضر)
- سعدون حماد العتيبي (حاضر)
- د. سلوى عبدالله الجسار (حاضرة)
- شعيب شباب المويزري (حاضر)
- صالح احمد عاشور (حاضر)
- صالح محمد الملا (غير موجود)
- د. ضيف الله فضيل ابورميثة (حاضر)
- عادل عبدالعزيز الصرعواوي (حاضر)
- عبدالرحمن فهد العنجري (حاضر)
- عبدالله يوسف الرومي (حاضر)
- (نائب الرئيس)
- عدنان ابراهيم المطوع (حاضر)
- عدنان سيد عبدالصمد (غير موجود)
- عسكرويد العنزي (حاضر)

- علي سالم الدقباسي (حاضر)
- د. علي صالح العمير (حاضر)
- علي فهد الراشد (حاضر)
- غانم علي المييع (غير موجود)
- د. فاضل صفر علي (حاضر)
- (وزير الأشغال العامة ووزير الدولة
لشؤون البلدية)
- فلاح مطلق الصواغ (حاضر)
- فيصل سعود الدويسان (حاضر)
- د. فيصل علي المسالم (حاضر)
- مبارك بنبيه الخرينج (حاضر)
- مبارك محمد الوعلان (حاضر)
- د. محمد محسن البصيري (حاضر)
- (وزير المواصلات ووزير الدولة
لشؤون مجلس الأمة)
- د. محمد محسن العفاسي (حاضر)
- (وزير الشؤون الاجتماعية والعمل)
- د. محمد هسادي الحويلية (حاضر)
- محمد هايف المطيري (حاضر)
- مخلد راشد العازمي (حاضر)
- مزروق علي الغانم (حاضر)
- مسالم محمد البيرك (غير موجود)
- د. معصومة صالح المبارك (غير موجودة)
- د. موضي عبدالعزيز الحمود (حاضرة)
- (وزير التربية ووزير التعليم العالي)
- ناجي عبدالله العبداللهادي (حاضر)
- سمو الشيخ ناصر محمد الصباح (حاضر)
- (رئيس مجلس الوزراء)
- د. هلال مسعود السايير (حاضر)
- (وزير الصحة)

- د. وليد مسعود الطبطبائي (حاضر)
- د. يوسف سيد حسن الزلزلة (حاضر)

* وفي أثناء الجلسة حضر كل من السادة الأعضاء :

- د. حسن عبدالله جوهري
- حسين علي القلاف
- خالد سالم العود
- خلف دميثير الغنزي
- صالح محمد الملا
- عدنان سيد عبدالصمد
- غانم علي الميع
- مسلم محمد البسراكي
- د. معصومه صالح الميسراكي

* الغائبون بعذر:

- راشد عبدالمحسن الحمادي
(نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون
القانونية ووزير العدل ووزير الأوقاف
والشؤون الإسلامية)
- محمد بسراكي المطيري
- الشيخ د. محمد صباح السالم
(نائب رئيس مجلس الوزراء
ووزير الخارجية)
- مصطفى جاسم الشمالي
(وزير المالية)

* أسماء السادة الأعضاء الغائبين بدون عذر عن جلسة ٢٠١٠/٣/١٧ م :

- الشيخ أحمد فهد الصباح
(نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون
الاقتصادية ووزير الدولة للشؤون
التنمية ووزير الدولة لشؤون الإسكان)
- خالد مشعان طاحوس
- روضان عبدالعزيز الروضان
(وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء)

* أسماء السادة الأعضاء المنصرفين من جلسة ٢٠١٠/٣/١٧ م دون إذن أو إخطار :

- أحمد راشد الهارون
(وزير التجارة والصناعة)
- الصيفي مبارك الصيفي
- د. بدر شبيب الشريعان
(وزير الكهرباء والماء)
- د. جمعان ظاهر الحريش
- خالد سلطان بن عيسى
- راشد عبدالمحسن الحماد
(نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون
القانونية ووزير العدل ووزير الأوقاف
والشؤون الإسلامية)
- د. رولا عبدالله دشتي
- سالم نملان العازمي
- سعد زنيفر العازمي
- سعد علي الرشدي
- سعدون حماد العتيبي
- صالح أحمد عاشور
- عدنان إبراهيم المطوع

- عسكر عويد العسكـنزي

- د. فاضل صفر علي

(وزير الأشغال العامة ووزير الدولة

لشؤون البلدية)

- فلاح مطلق الصواغ

- فيصل سعود الدويسان

- د. فيصل علي المسالم

- مبارك محمد الوعلان

- الشيخ د. محمد صباح السالم

(نائب رئيس مجلس الوزراء

ووزير الخارجية)

- محمد هايف المطيري

- د. موضي عبدالعزيز الحمود

(وزير التربية ووزير التعليم العالي)

- د. هلال مساعد السامر

(وزير الصحة)

- د. وليد مساعد الطبباني

** وتولى الأمانة العامة السيد علام علي الكندري الأمين العام للمجلس والسيد أحمد عبدالله الهاجري الأمين العام المساعد لشؤون قطاع الجلسات والسيد عادل عيسى اللوغانى مدير إدارة شؤون الجدول والقرارات .

** وحضر الجلسة مندوبي الصحافة والإعلام ونيف من السادة المواطنين .

السيد الرئيس : س :

في جلسة ٢٠١٠/٣/١٦م تقدم عشرة من الأعضاء بطلب طرح موضوع الثقة بالسيد وزير الإعلام وقد تم تلاوة الطلب في تلك الجلسة بعد التحقق من وجود الأعضاء مقدمي الطلب في الجلسة ، وبناء على المادة ١٤٥ من اللائحة الداخلية للمجلس فإنه يجب قبل التصويت على موضوع الثقة أن يتحدث اثنان من مقدمي طلب طرح موضوع الثقة ومن غيرهم على أن تكون الأولوية لمقدمي الطلب بترتيب طلبهم ، وكذلك اثنين من معارضيه ، ولدي مسجلين على الكلام ، تفضل السيد العضو فيصل المسلم .

السيد د. فيصل المسال : م :

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على سيد خلق الله محمد بن عبدالله وعلى آله وصحبه أجمعين الأخ الرئيس التوقيت بس لو سمحت

السيد الرئيس : س :

المدة المخصصة ربع ساعة

السيد د. فيصل المسال : م :

الأخ الرئيس لو سمحت يعني قبل لا نفقد النصاب أنا أطلب تمديد لفترة أخرى لو سمحت قبل أن أفقد النصاب فلو تكرمت تأخذ موافقة المجلس

السيد الرئيس : س :

هل يوافق المجلس؟ الموافق يرفع يده .

(رفع بعض السادة الأعضاء أيديهم وكانوا أكثرية بالنسبة لعدد الحاضرين إذ كان عددهم (٢٦))

السيد الرئيس : س :

(٢٦) من (٥١) موافقة لربع ساعة لمدة واحدة ، تفضل .

السيد د. فيصل المسال : م :

شكرا الأخ الرئيس ، والشكر أيضا موصول للأخوة الأفاضل أعضاء المجلس وأقول الأخ الرئيس اليوم الكويت والشعب الكويتي يعيش يوما من أيامه التاريخية في ممارسة سلطاته بمحاسبة السلطة

التنفيذية عن تقصيرها في القيام بواجباتها اتجاه البلد وأهلها ، الأخ الرئيس اليوم يسجل التاريخ وهو الأصدق ، التاريخ وهو الأصدق من أي وسيلة أخرى مواقف النواب ممثلين الأمة ، ممثلين الشعب في جلسة طرح الثقة بوزير الإعلام الأخ الشيخ أحمد العبدالله ، نعم الأخ الرئيس اليوم نقف محاسبين للسلطة على تقصيرها وإذا استشهدنا بتجاوزات أفراد ، أو قنوات ، أو مؤسسات ، أو صحف فهو من باب التدليل على تقصير الوزارة ووزيرها الذي يلزمنا الدستور بمحاسبته ، الأخ الرئيس أنا أتمنى الأخ الرئيس بس لو تستتب يعني الجلسة لو تضبط

(ترددت أصوات غير واضحة)

السيد الرئيس _____ س :

أرجوكم يا جماعة

السيد د. فيصل المسال _____ م :

الأخ الرئيس قبل الولوج في تفاصيل وإثباتات تقاعس الحكومة وتقصير وزير الإعلام أجدني ملزما وخاصة إنني أول المتكلمين في هذا اليوم الذي يتناول موضوعا حساسا ، ملزما بالإشارة إلى مجموعة من النقاط التي تمثل مدخلا هاما لمداخلتي ١- أن هناك إجماعا على الدفاع عن الإعلام الحر النزاهة الذي شرف الكويت في المحافل الدولية والذي هو بحق ركن من أركان النظام السياسي في الكويت ٢- أن هناك اتفاقا على خطورة انحراف الوسائل الإعلامية ، أن هناك اتفاقا على خطورة انحراف الرسالة الإعلامية ، وخطورة سيطرة الفساد والمفسدين على بعض الوسائل الإعلامية المطبوعة ، أو المرئية ، أو المسموعة ، ٣- أن هناك اقتناعا بحرية الرأي المنضبط بسقف الدستور والقانون ، ٤- أن سيادة القانون وتطبيقه واجبا على الجميع وإن كانت تتحمل المسؤولية العظمى في هذا الشأن الحكومة وتساءل عليه ، ٥- أن إحياء النعرات الطائفية ، والقبلية ، والفئوية ، والمناطقية ، وأي شكل من هذه الأشكال هو ضربا للوحدة الوطنية ، وأن السكوت عن ذلك هو إصابة للكويت في مقتل ، ولنا في دول الجوار خير دليل يدفعنا جميعا إلى رفض هذه الممارسات رفضا مطلقا ، ٦- أن التطاول على النصوص الدستورية ، وإهانة مؤسسات الدولة الكبرى وبالذات مجلس الأمة ، هو إساءة إلى الدولة وسمعتها ، وإهانة للشعب ورجالته ، تجبرنا الأمانة والمسئولية والوفاء على التصدي له ، الأخ الرئيس في عام ٢٠٠٦م نجح مجلس الأمة في تخفيف خوائق قانون المطبوعات عندما قرر تعديلات عليه رفعت معدلات حرية الرأي وضربت الاحتكار وقيدت يد السلطة التنفيذية كان من أبرز تلك التعديلات ، فتح باب التراخيص ، ٢- إلغاء الإيقاف الإداري الذي كان سيفا للحكومة مسلطا على الصحف ، ٣- أن لا إيقاف للمطبوعات إلا بحكم قضائي، ثم أصدر مجلسكم الموقر في عام ٢٠٠٧م مشروع قانون حكومي جديد ، وأثبت مشروع قانون حكومي جديد يتناول أو ينظم الإعلام المرئي والمسموع وهو الأمر الذي ما كان ليتم لولا التعاون

الحكومي وبالذات الفاضلين دكتور أنس الرشيد وعبدالله المحيلبي وزراء الإعلام السابقين ، أن إقرار هذين القانونين الأخ الرئيس بالإجماع هو دلالة على أهميتهما ولحرص المشرع على سد أي نقص تشريعي يعطل الحكومة عن القيام بواجباتها في هذا الملف وبالذات حول النقاط التي سبق وأن أشرت إليها قبل قليل وأذكر احترام الإعلام وحمايته ، حرية الرأي ، حماية مسلمات الدولة ، تطبيق القانون ، حماية الوحدة الوطنية والدفاع عن الدستور ومؤسسات الدولة خاصة إذا ما ذكرنا مرة أخرى بأن تعديلات الحكومة على المطبوعات أو التعديلات على قانون المطبوعات كانت بالتوافق مع الحكومة على هذه الثلاث نقاط ، وأيضا أن مشروع قانون المرئي والمسموع هو مشروع حكومي كامل ، لذلك الأخ الرئيس تزعم الحكومة اليوم ووزيرها وزير الإعلام أن القوانين قاصرة ولا تمكن الحكومة من أداء واجباتها الوطنية والدستورية وإدعائها في هذا الشأن لاشك بأنه باطل ولا يمكن قبوله وسنثبتة بعد قليل ، الأخ الرئيس بعد إقرار هذين القانونين انفتح باب التراخيص ولاشك فشهد سوق الكويت العديد من الصحف والقنوات المرئية والمسموعة وهو بتقديري أمر لا يمثل أي مشكلة بحد ذاته إذا ما طبقت القوانين ، فكل دول العالم بها عشرات بل مئات القنوات والأدوات الصحفية ومع ذلك لم تشهد مشكلة ، لكن المشكلة في الكويت هو عدم قيام الحكومة بعمومها ، ووزيرها بخصوص وزير الإعلام بواجباتها القانونية والدستورية الأمر الذي ترتب عليه انحراف بعض الوسائل الإعلامية ، نعم الأخ الرئيس انحرفت بعض الوسائل الإعلامية عن سمو الرسالة الإعلامية حتى أصبحت معول هدم ضرب بها الفساد والمفسدين كل المبادئ الوطنية والمسلمات الاجتماعية فأشغلوا البلد والشعب في فتن لا تكاد تعرف أولها من آخرها ، الأخ الرئيس ظهر الإعلام الفاسد نعم ظهر الإعلام الفاسد بعض المؤسسات الفاسدة بخيلها ورجلها وبدأت تكيل الاتهامات ، وتتطاول على الدستور ، وتهين المؤسسات ، وتشعل الفتن ، وتضرب الوحدة الوطنية بالدعوة إلى الطائفية حتى أصبح يهدد ، حتى أصبح الأمر يهدد أمن الوطن ، وأمان المواطنين ، ووزير الإعلام بصفته كوزير للإعلام واقفا متفرجا ، ومجلس الوزراء بصفته المهيم على مصالح الدولة دائما متضامنا مع هذا الوقوف الذي لا يحرك ساكنا ولا يحاسب مقصرا ، والشعب والمخلصين يتساءلون لماذا ؟ وإلى متى ؟ ولمصلحة من هذا ؟ فهل هذه حكومة الأخ الرئيس ، هل هذه حكومة أنا أخاطب اليوم الشعب الكويتي كله قاطبه والأخوة النواب ، هل هذه الحكومة بهذا الوصف ووزيرا بهذا الأداء يستحق الثقة ؟ الأخ الرئيس لا أذيع سرا عندما أقول صار حديثا متداولاً ، بل متواترا عند الكبير والصغير من أهل الكويت ، من وراء هذا الإعلام الفاسد ؟ ولماذا لا تطبق وزارة الإعلام القوانين على مؤسساته ؟ من يحميهم ؟ لمصلحة من هذا التطاول وهذا السكوت الحكومي المريب الشريك في هذا الأمر ؟ الأخ الرئيس مع استمرار بجاحتهم وتطاولهم ، ومع استمرار خنوع وزارة الإعلام بدأ الناس بالضغط على نواب الأمة لمواجهة الأمر ، فبدأ ثلثة من النواب بأخذ الأمر على عاتقهم ، فبدأنا بالنصح لإصلاح الوضع ، بدأنا بالنصح سرا ابتداء ، ثم بدأنا بالتصريحات ، ثم بدأنا بالأسئلة ولكن مع الأسف دون فائدة ترجى ، فلا الموقف الحكومي تغير ، وسوء مؤسسات الإعلام الفاسد زاد شرا

مما دفع مجلس ٢٠٠٨م إلى تخصيص جزء من جلسة ١١ فبراير ٢٠٠٩م لمناقشة وهذا نص الطلب
أذكر الإخوان ، هذه مضبطة الجلسة وسأستعرض الآن بإيجاز ما صار فيها واليوم الحكومة تقف تكرر كل
ما زعمت أنها قامت به ، نص الطلب : ما تعرضه بعض وسائل الإعلام من تحريض على الدستور ،
والدعوة للانقلاب عليه ، وما يهدد نسيج المجتمع الكويتي ، ولمعرفة الإجراءات الحكومية لتطبيق
القوانين ، لن نتنصر لأنفسنا وقلنا بيننا وبينهم القضاء أو من أراد منا الرد رد ، لكن اليوم نتكلم عن
مؤسسات ودعني الأخ الرئيس أذكر ببعض ما جاء في هذه الجلسة ، والتي تكلم فيها تسعة نواب طوال
مدة الجلسة اللي هي ساعة كانت جزء من الجلسة ، فيصل المسلم ، علي الدقباسي ، ضيف الله أبو
رمية ، حسن جوهر ، ناصر الصانع ، أحمد لاري ، صالح عاشور ، عدنان عبدالصمد ، مسلم البراك ،
شوف ايش نبهنا الحكومة له وبعد قليل سأثبت تناقضات الحكومة بل كذب في هذا الشأن ، وأذكر بأن من
أعظم الأخطاء وأكبر الذنوب في العمل البرلماني والمؤسساتي هو أن تكذب سلطة على سلطة أخرى أو
على ممثلين الشعب ، الأخ الرئيس نبه فيها النواب الحكومة بانحراف بعض الوسائل الإعلامية بالإساءة
إلى الدستور ، والمؤسسات ، والبلد ، والشعب ، وحذروا من إشاعات شراء الحكومة أو بعض أطراف
في الحكومة لبعض مؤسسات الإعلام الفاسد ، وتساءلوا عن أسباب عدم تطبيق الحكومة للقوانين
وخاصة منها الخاصة بالمخالفات أو الخاصة بتعيين مراقب حسابات تقوم الحكومة بتعيينه للإشراف أو
لمراقبة تمويل هذه المؤسسات ، وهذه الأخ الرئيس المضبطة لمن شاء من الأخوة النواب أن يطلع على
هذه الاتهامات المسجلة بمضابط المجلس واليوم نكرر أين التعاون الحكومي بل البعض يتهم المجلس
بالتجاوز والتطاول ، سنة وشهرين وما قبلها ما قبلها من قوانين سارية سنوات ، الأخ الرئيس انتهى
الأمر من الطلب من المجلس بأن انتهينا بالإجماع ، بإجماع الحكومة يا إخوان بتكليف ديوان المحاسبة
بمتابعة تطبيق المادة الخامسة بتعيين مراقبين حسابات وهو ما يعني أمرا خطيرا يتعلق بالأمن الوطني
للبلد ، اليوم نكتشف في دول مجاورة بعض العملات وبعض الاتهامات و كان هذا الأمر وهذا الأمر طبيعي
يحصل في الدول لكن مشكلة أن تكن سلطة أو حكومة غائبة أو نائمة على إذنيها لذلك الأخ الرئيس هذا
الطلب كرر بالإجماع مرة أخرى وهذا نص الكلام اللي أنت تليته بالموافقة العامة بتكليف بتجديد تكليف
ديوان المحاسبة وللعلم الأخ الرئيس جلس ديوان المحاسبة سنة كاملة دون أن يستطيع ينفذ هذا التكليف
من المجلس بالإجماع لأن الحكومة لم تعين مراقبين ماليين وسأأتي إلى شبهات أو ادعاءات الوزير بأنه
نفذ في هذه النقطة ، الأخ الرئيس ، تخيل الأخ الرئيس وهو الأمر الذي لم تنفذه الحكومة والوزارة رغم
صدور تعديلات قانون المطبوعات في شهر مارس ٢٠٠٧م يعني أربعة سنوات وقانون المرني
والمسموع صار له سنتين وثلاثة وشهور في يوليو ٢٠٠٧م ، لذلك الأخ الرئيس رغم كل هذه
المناصحات ، التصريحات ، الأسئلة ، الجلسة الخاصة بتكليف ديوان المحاسبة بالرغم من استمرار
التطاول والتجاوز على القوانين لم تنفذ الحكومة أبرز مادة في القانون وهو معرفة مصادر التمويل فهل
يظلم أحد الحكومة إذا ما زعم ، إذا ما زعم بأن الحكومة هي راعية الإعلام الفاسد ؟ نعم الأخ الرئيس إن

لم نستطع إثبات تمويل بعض أطراف الحكومة لمؤسسات الإعلام الفاسد رغم عدم النفي من قبلها فإن رعاية الحكومة وتحديدًا وزارة الإعلام ووزيرها لهذه الوسائل الإعلامية بعدم تطبيق القوانين القائمة عليها هو واضح في قضية رعاية الإعلام الفاسد وإليك الأدلة ، وإليك الأدلة الشعب الكويت يحترق صار له أربع سنوات والحكومة اليوم بعض وزرائها يضحك ، يضحك لا هامة البعض يقول يتألم لأن الوزير ظلم ولا يتألم لأن الشعب الكويتي بكل مكوناته وبكل مؤسساته وبكل أدواته ظلم بل مسح فيه الأرض مع الأسف ولا يمكن أن نقبل أن يمسح فيه الأرض ، الأخ الرئيس إليك بعض الأدلة لتثبت تقصير الوزير والحكومة معه مجتمعة نعم قدره أن يكون هو وزير الإعلام اليوم نعم مدته صار له تسع شهور بالوزارة لكن بالأخير جاءت المحاسبة بعد تخاذل الحكومة بل حكومات عن تنفيذ هذا الأمر أصدر وزير الإعلام السابق وأسجل له تقدير رغم تقصيره في ذلك الوقت أسجل له تقدير رغم تقصيره في ذلك الوقت وليسمع الأخوة النواب وبالأخت الأخوة النواب الذين يقولون نريد أن نستمع وبالأخت الأخوة النواب الذين سطوروا آراء مسبقًا الوزير سأثبت الآن في أمر خطير ماذا فعل وزير الإعلام الأخ الشيخ أحمد العبدالله ، أصدر وزير الإعلام السابق في ٤/١٩ بعد جلسة ومطالبة النواب بتعيين مراقبين حسابات الأخ صباح الخالد وزير الإعلام السابق أصدر قرار في ٤/١٩ بتعيين ثمانية موظفين من الوزارة مراقبين حسابات أصدر قرار بتعيين مراقبين حسابات في ٢٠٠٩/٤/١٩م لذلك لما جاء الأخ الوزير شنو سوا ، الوزير في أول طلب عرضناه لديوان المحاسبة للتمديد وقف هنيه وقال أن ما يمكنه تطبيق هذا الأمر وان حنا نفكر في قضية تعيين مكاتب تدقيق محاسبية والنص القانوني يقول واستعرض ما استعرض لقضية تدقيق مكاتب تدقيق محاسبية والنص القانوني يقول مراقبين محاسبات ولذلك الأخ الرئيس أصدر وزير الإعلام الحالي إلغاء للقرار تعيين مندوبين ماليين مراقبي الحسابات اللي أصدره الأخ وزير الإعلام السابق صباح الخالد أصدر تنفيذًا للقانون ومطالبة مجلس الأمة والتزاما بتكليف المجلس لديوان المحاسبة وطلب ديوان المحاسبة من وزارة الإعلام تعيين مراقبين حسابيين وصدر القرار بنسب ثمانية موظفين وتدريبهم لتنفيذ القانون أصدر وزير الإعلام إلغاء لهذا الأمر ، إلغاء لهذا التنفيذ للقانون أصدر وزير الإعلام لتعيين مراقبين حسابات وفقا للقانون لذلك الأخ الرئيس أنا أسأل وزير الإعلام لما تجي وتقول أن هذا الأمر غير قانوني وتحيلني إلى قوانين الشركات وغيره أليس وزير الإعلام السابق وزير في حكومة الكويت ؟ أليس عنده مستشارين قانونيين صاغوا له القرار ؟ أليس عنده فتوى وتشريع مفتي الحكومة يستفتيه ؟ أنا أطلبك الآن ، الآن أمام الأخوة الذي قرروا ليس بالغلط أن تقرر وفقا لقناعات وأن تغير القناعات وفقا لمعطيات جديدة فالحق هو حق أن يتبع ولو كنت وحيدا وهذا قول سيدنا ابن مسعود ، أنا أطلب الوزير الآن أن ينفي أن ألغى القرار أو أن هناك لم يكن قرار وأن يأتي بتصريح أو توضيح لمستشارين قانونيين أو أي من الفتوى والتشريع حول هذا الأمر ، الوزير لأنه لا يستطيع تنفيذ هذا الأمر مع الأسف ولأن مقصود أن تستمر هذه المؤسسات من غير أن يكون عليها رقابة قدر ما تستطيع ولذلك مع الأسف أنا أقول الأخ الرئيس في جوابه علي في سؤال الوقت لن يسعني لكن في جوابه علي على سؤال يقول أن

بدأنا نجتمع بدأت الوفود تجتمع منذ صدور القوانين والقوانين صادرة مثل ما قلت واللوائح في ٢٠٠٨/١/٣١م اللائحة التنفيذية مو القانون في ٢٠٠٧م والكتاب الواضح من قبل وكيل الوزارة المالي إلى قطاع الصحافة في ٦/١٤ ، في ٦/١٤ وهو يقول أن بدأنا اجتماع فوراً والكتاب في ٢٠٠٩/٦/١٤م ثم بعد ذلك لم يشر الوزير بالجواب اللي أرسله لي أن هناك تعيين لمراقبين ماليين من قبل وزير الإعلام السابق وانه ألغاه ولم يشر أيضا إلى قضية أن ديوان المحاسبة وهذه الكتب متعددة رفض قال للوزير نحن نرفض أن تستشيرنا لأننا لسنا بجهة اختصاص وأن المناقصة اللي أنت تسعى فيها روح لوزارة المالية إحنا ما لنا شغل فيها عين مراقبين ماليين بل كان هناك اجتماع في ٥/٦/٢٠٠٨م قبل الوزير راح وكيل الإعلام إلى ديوان المحاسبة واجتمع في الديوان حول قضية نذب الموظفين من وزارة الإعلام ولذلك إخفاء للحقيقة ، إخفاء مطلقا واضحا وهذه وثائق لمن أراد أن يتثبت ، الأخ الرئيس بل أعظم من هذا أن في محضر ، في محضر الأخوة الأفاضل في اللجنة التعليمية خل يصدقون كلامي أو يكذبوه محضر ديوان وزارة الإعلام عن اجتماعهم مع ديوان المحاسبة يقول لهم ديوان المحاسبة ليس لنا شأن وننصحكم إذا عندكم مشكلة في تطبيق القانون أرجعوا إلى اللجنة التعليمية شاوروها أرجعوا إلى اللجنة التعليمية شاوروها وهذا الكتاب في ١٠/٨ ، الأخ الرئيس أنا أقول ديوان المحاسبة جميع وزارات الدولة تعين مراقبين ماليين ، لماذا وزارة الإعلام غير قادرة على تعيين مراقبين حسابات ؟ والمطلوب وفقا للقانون هو أن تبحث عن مصادر التمويل ليس لها شأن في قضية القرارات المالية والصراف وغيره هي فقط لمراقبة التمويل اللي اليوم الكل مننا يستشعره لذلك الأخ الرئيس أنا أعتقد أن هذا الأمر واضح جلي لمن أراد الوضوح ، الأخ الرئيس فيما يتعلق في مراقبين الحسابات لم ينفذ الوزير أيضا نص المادة (٦) من اللائحة المرني والمسموع وأنا قلت له عطني شنو عندك فيما يتعلق في قضية نص المادة يقول تسليم كل أن الوزارة تطلب جميع السجلات المنتظمة عن حسابات القناة تخيل نص المادة يقول أن الوزارة تطلب جميع الحسابات المنتظمة للقنوات شنو رد الوزير لم نطلب ، لم يسبق للوزارة مطالبة الشركات أو المؤسسات المرخص لها ببث قنوات مرئية انتظار وانتهاء إجراءات تعيين مراقبين ، لذلك تأخير تعيين المراقبين هو مقصود لأجل استمرار عدم استلام الحسابات ولذلك اليوم إذا في أي مؤسسة أتلفت هذه الحسابات من يثبت ، من يثبت عليها لذلك حقيقة أربع سنوات والوزارة لم تطلب سجلات الحسابات حتى أن تحتفظ بها حتى إذا ما عينت مراقبين يبحثونها لذلك إخفاقا وراء إخفاق بل تعمدنا من وراء تعمد ، الأخ الرئيس يعني لا راقب ولا تطلب سجلات فلو كان هناك انحراف كيف راح نعرف ، الأخ الرئيس خاتمة في هذه النقطة أربع سنوات قانون المطبوعات ، ثلاث سنوات قانون المرني والمسموع والوزارة تبحث عن آلية للتنفيذ يا أهل الكويت ، يا أهل الكويت نواب الأمة إذا داروا في الدواوين اليوم واسمعوا هذا السؤال ، هل يعقل أن وزارة لا تبحث عن آلية لتطبيق قانون أربع سنوات ؟ هل يعقل يا مجلس الوزراء يا رئيس مجلس الوزراء أن وزارة لا تطبق القانون في هذا الشأن الخطير وفي هذه الفتن التي أثيرت ولا تستدعونه ولا تطالبونه بل من كان من قبله أيضا ألا يثبت هذا تواطؤ مجلس الوزراء ؟ مجلس الوزراء

اللي اجتمع وتداعى إلى أمور أقل أهمية بعشرات المرات مع ذلك مع الأسف لم يكلف خاطره بأنه يسأل لماذا لم تطبق الآلية أن يسأل لماذا لا نعرف تمويل هذه القنوات وهذه المؤسسات بل جراً أحد الكتاب أحد المالكين جاسم بودي وكم كنت أتمنى أن تأخذ هذه الوزارة هذه المبادرة لما قال ، هل تجرؤ يا أحمد العبدالله وختم مقالته بوضوح أن حتى الحكومة لا تريد أن تنفذ لأن تريد استخدام بعض الوسائل الإعلامية في صراعاتها السياسية ، بل تريد أن تغطي على عفن ملفات أخرى تزكم الأنوف ، لذلك الأخ الرئيس رغم مناداة نواب الأمة ورغم طلب ديوان المحاسبة ، ورغم أهمية هذا الأمر وارتباطه بالأمن الوطني والحكومة ساكنة ووزيرها يلغي قرار ويبحث عن المناقصات ، الأخ الرئيس في الرقابة على الوسائل الإعلامية وتطبيق القانون إليك بعض الأدلة الصارخة الفاضحة وأنا أحتاج الأخ الرئيس ، لو سمحت الأخ الرئيس ، الأخ الرئيس بوعبدالمحسن أنا أحتاج في هذه النقطة أن أبين في جانب الرقابة أنني سأستشهد اليوم الوزير المرة اللي فاتت قال حق الأخ علي الدقباسي أن لم تقدم وقائع تثبت خلل الوزارة أو تقصيري في قضية عدم تطبيق القوانين في المرئي والمسموع ، وأنا اليوم سأعرض وسأثبت بالأسماع وأعرض بالوقائع ولكن ليس المقصد لا فرد ، ولا قناة ، ولا مؤسسة ولا غيرها لأن أنا ليس سلطة عليها أحاسبها أنا أحاسب الحكومة المقصرة اتجاهها ، أنا سأستشهد بأدلة تثبت خلل الحكومة وخل يوقف الوزير بل الحكومة مجتمعة أن تقول أن اتخذت إجراءات في هذا وليسمع أهل الكويت ، الأخ الرئيس القوانين قاصرة وغلّت أيدينا وتحتاج إلى تعديل هذا في بيانات الحكومة وأبرزهم مع الأسف الأخ محمد البصيري ، روضان الروضان تكلم الأخ أحمد العبدالله ، والأخ محمد البصيري اللي الأخ محمد البصيري كان معانا عضواً في اللجنة بل كان في يوم من الأيام رئيس اللجنة التعليمية ويقول أن أيدينه غلّت وأن الأمر يحتاج إلى قضية تعديل هذه القوانين بل نصه يقول أصبح هناك فوضى إعلامية ، فوضى قضائية ، فوضى لذلك إعادة الأنياب لهذه القوانين وأنتم ما رأيتم هذا الأمور إلا الآن سنوات وهذا المنوال ماشي ، الأخ الرئيس أنا أقول هي بنج من التخدير من الحكومة لاستحواذ على الساحة أو محاولة إقناع من يقف معها بأن سنقدم بتعديلات ، سؤال سألته عنه بمناسبة الاستجواب وكان نص السؤال يقول ، هل القوانين كافية شوف الأخ الرئيس أجابني على السؤال القديم اللي فيه الثلاث نقاط لكن لم يجيبني على النقطة الرابعة ، هل القوانين كافية وأنا كنت أرسلت السؤال الأخ الرئيس ، الأخوة الأعضاء كنت أرسلت هذا السؤال في ٢٠٠٨ ٧/٢٠ م ، جتني الإجابة في المجلس الماضي ، تقول الوزارة في حال ثبوت عدم كفاية النصوص القانونية الحالية للقانون المذكور فإن الوزارة ستلتزم بتقديم تعديلات أو تقديم اتخاذ إجراءات وأن تقول أن التعديلات تمت بالمجلس ما عندنا مشكلة ، قبل سنتين يقولون القوانين كافية الآن يقولون سنقدم أين التعديلات ؟ أنا أتحدى إذا قدمتم تعديل واحد ، تعديل واحد وهي القوانين قوانينكم وأقرها المجلس تعاوننا معكم ، الأخ الرئيس أنا ضد أي تعديلات لأن أعرف المقصود منها هو اليوم كسر الأقلام الحر والإعلام الحر وأنسى الإعلام الفاسد ، لو أردتم الإعلام الفاسد القوانين الموجودة كافية لكن الإعلام الحرة ، الإعلام النزيه تصدرتوا لقضية إيقاف حتى البرامج اللي لها قيمة وحوارية ولها وضع ووزن مجتمعي ،

ومحلي وأيضا خليجي أوقفوها (٦/٦) والديوانية وغيرها مفترق الطرق وغيرها من البرامج ، الأخ الرئيس زعم الوزير أن القوانين لا تنطبق على الضيوف تخيل يا أخوان دليل آخر لمن أراد أن يسمع الوزير يزعم مرتين أمامكم في البيان اللي ألقاه وفي الاستجواب ، أن المحاكم ترفض تطبيق القانون على الضيوف وأن هناك نقص وأن القانون لا يحاسب الضيوف والكويت كلها سمعت الأسبوع اللي فات أن أنا كسبت قضية ، قضية على أحد أدوات الإعلام الفاسد وعلى ضيف كان فيها ، على ضيف فيها كسبته فرد يرفع قضية انتصارا لحقه أين أنتم وزير الإعلام يقول للمحامين ، للمحامين كلهم أخذوا هذا التصريح وروحوا فيه المحاكم أن القانون لا ينطبق على الضيوف الله أكبر ، عفوا الأخ الرئيس ، لذلك الأخ الرئيس ليش ما تحركت على قناة السور من أول بثها وإلا ما تقدر وشوفوا المتناقضات ؟ تبث من الكويت لا ما تبث من الكويت كل شغله والله أقولها عندي الدليل ، الأخ طارق العجمي وكيل مساعد لشؤون المطبوعات الشخص المسؤول صرح في القبس وفي كونا أنها تبث بالكويت ، غير مرخصة ورد علي في الجواب أن تعاوننا معاها وعطيناها (٣٠) ساعة ولما أخرجهم الأخ جمعان الحريش كيف تقول غير مرخصة وهي في كتابها تزعم بأنها قناة كويتية ، قناة السور تزعم بأنها قناة كويتية في خطابها المرسل لك وأنت تقول غير مرخصة ومع ذلك تزودها ب (٣٠) ساعة وأنا طالبتك تعاملك مع القناة الأخرى وأنت رفضت ، الأخ الرئيس أنا أقول لم نتحرك منذ البداية ولما تحركنا ولما تحرك الناس بدقائق عرف وين تصدر لا الأخ الرئيس أنا أقول لك اليوم شيء وأنا اتمنى الآن الأخ وزير الإعلام ووزير المواصلات ، شوف الأخ الرئيس تعلم وكل الحكومة تعلم ولا تستطيعون وأنا عندي معلومة لا ازعم ، أنها يقينا أنا اليوم أسأل عنها أثيرها في أوجهكم باتهام الأخ الرئيس لما كلموا الجلف سات هو قال هنيه أن أنا طلبت وزير المواصلات وفي الجواب لي يقول إحنا كلمنا القناة مباشرة شهالقناة اللي تخضع للقانون تتكلم مباشرة ثم الأعظم منها لا تدرن إذا هذه الوثيقة صحيحة تدرن ، الأخ الرئيس قناة الجلف سات أحد القنوات الجلف سات شركة أحد الشركات تابعة لشركة المشاريع المتحدة (كيكو) والحكومة شريك في الجلف سات ، الحكومة شريك عندي وثيقة تقول أن أنشئت في سنة (٧٥) بالشراكة مع وزارة المواصلات ، أنشئت في الـ (٩٥) بالشراكة مع وزارة المواصلات قوم يا وزير المواصلات اللي قمت وقلت أنا حولتها ، قول هذه الوثيقة صحيحة وإلا غلط بأنكم شركاء في هذه الجلف سات الأخ الرئيس أنا أقول أيضا في نفس التاريخ خلنا من هذه ، في ردوده على الأخ علي الدقباسي طالب بالأدلة أعرض لو سمحت الأخ الرئيس أبي أعرض الآن قبل لا ينتهي علي الوقت أبي أعرض شريط أثبت فيه بالأدلة خل يسمع أهل الكويت شنهو صار في بعض المؤسسات لو سمحت وين العرض أعرضوا يا شباب الوقت الأخ الرئيس لو توقف الوقت لو سمحت

السيد الرئيس : س :

لا بحافظ على الوقت ولكن إذا في أي خروج عن المحاور سأوقفه .

السيد د. فيصل المسلم : م :

جزاك الله خير أنا وعدتك بأنها تدليل على اللي طلبه الأخ الوزير بما يثبت عدن تطبيقه القانون المرني والمسموع .

السيد الرئيس : س :

بنفس المحاور .

السيد د. فيصل المسلم : م :

نفس المحاور هي فيما يتعلق بمخالفة المرني والمسموع بس الأخ الرئيس راح علي دقيقة .

السيد الرئيس : س :

أحظ لك ولكن إذا في خروج ساوقفه .

السيد د. فيصل المسلم : م :

بارك الله فيك راح علي دقيقة الأخ الرئيس أعرضه يوسف ، الأخ الرئيس كلامه على الإدارات بالنص كلامه أعرض ، أعرض كلامه يوم قال أنا وسعت الإدارات في الاستجواب وعطيت هذا كلام صباح الخالد في جلسة ١١ / فبراير والله بالنص أن وسع الإدارات وعين مستشارين وأن يراقبون ويكتبون تقارير بالنص صباح الخالد قال ٢ / ١١ زين أعرض ، أعرض يبه ، أعرض ، الأخ الرئيس أنا راح علي دقيقتين

السيد الرئيس : س :

وافقتك بس مثل ما قلت لك إذا في خروج ساوقفك .

السيد د. فيصل المسلم : م :

ماشى بس أشر لهم لو سمحت ، بالنص إجراءات اللجنة شوف لا غير هذه غيرها شيلها حط ما عليه حط لي هذي شوف الأخ الرئيس هذه القناة الأولى أعرض بسرعة طول ، طول

(هنا تم عرض مادة تسجيلية لشريط فيديو)

السيد د. فيصل المسلم : م :

أعرض اللي بعدها أعرض اللي بعدها أنا أشرح لكم أسمع ، أسمع أسمعوا يا أخوان

(هنا تم عرض مادة تسجيلية لشريط فيديو)

السيد الرئيس : س :

فيصل ما أنا قلت لك مرة واحدة لأن

(قال أحد السادة الأعضاء كلاما غير واضح)

السيد الرئيس : س :

بعد شنهو النظام ؟ شنهو النظام ؟ الموافق يرفع يده عشر دقائق .

(رفع بعض السادة الأعضاء أيديهم وكانوا أقلية إذ كان عددهم (٢٢))

السيد الرئيس : س :

(٢٢) من ، (٥٣) ما في موافقة تفضل استريح .

(قال السيد العضو الدكتور فيصل المسلم كلاما غير واضح)

السيد الرئيس : س :

خلاص ، فيصل اتخذت الإجراء اللي تبيه

(قال السيد العضو الدكتور فيصل المسلم كلاما غير واضح)

السيد الرئيس : س :

ما كو مجال تفضل استريح ما وافقوا ، ما كو ما وافقوا

(قال السيد العضو الدكتور فيصل المسلم كلاما غير واضح)

السيد الرئيس : س :

ولا جبت لك سيرة دقيقتين تفضل استريح

(ترددت اصوات غير واضحة)

السيد الرئيس : س :

ما أقدر ما كو دقيقتين فيصل خلاص انتهى الوقت ، انتهى الوقت ، جمعان رجاء تفضل استريح ، تفضل استريح ، تفضل استريح شعيب تفضل استريح رجعت للمجلس وما وافق تفضل استريح

(قال أحد السادة الأعضاء كلاما غير واضح)

السيد الرئيس : س :

رجعت للمجلس

(قال السيد العضو الدكتور فيصل المسلم كلاما غير واضح)

السيد الرئيس : س :

ما كو وقت ضايح تفضل استريح فيصل سارفع الجلسة رجاء أستريح خلاص المجلس رفض رجاء استريح

(قال السيد العضو الدكتور فيصل المسلم العبارة التالية دون اخذ الإذن : المجلس يرفض التمديد الله أكبر الله أكبر الأخ الرئيس)

السيد الرئيس : س :

أنا سويت اللي تبيه عرضته على المجلس ورفض المجلس تفضل استريح

(قال السيد العضو الدكتور فيصل المسلم العبارة التالية دون اخذ الإذن : هل حولت هذه القنوات إلى النيابة هل اتخذت إجراء يا وزير الإعلام ؟ هل اتخذت إجراء)

السيد الرئيس : س :

أركد أستريح رجاء فيصل ، فيصل ، فيصل رجاء

(قال السيد العضو الدكتور فيصل المسلم كلاما غير واضح)

السيد الرئيس : س :

فيصل يا فيصل أنت بمؤسسة فيصل رجاء

(قال السيد العضو الدكتور فيصل المسلم العبارة التالية دون اخذ الإذن : طبق اللائحة ، شكرا الأخ الرئيس)

السيد الرئيس : س :

شكرا ، ما كو نظام ما في نظام استريح ، شعيب أنت مسجل بطرح الثقة العشرة ، مرزوق الغانم مؤيد معارض

(ترددت أصوات غير واضحة)

السيد الرئيس : س :

رجاء .

(مرفقات المادة التسجيلية التي تم عرضها والتي طلب السيد العضو الدكتور فيصل المسلم إثباتها في المضبطة ووافق المجلس على ذلك عند التصديق على المضبطة في جلسة الثلاثاء ٣٠ مارس ٢٠١٠م)

الفديو الأول الذي عرضه د. فيصل المسلم بجلسة طرح الثقة بوزير الاعلام

المقطع الأول:

المذيع: شالعيب اذا استخدموا ادواتهم الدستورية؟

نبيل الفضل: ما صارت ادوات دستورية الله يلعن والدين من ادوات
دستورية بلدي وقفت البلد ماتت.

المقطع الثاني:

نبيل الفضل: العيب بمن حاول إييب ديمقراطية أوربية ويدخل فيها مفاهيم
المجتمع الكويتي.

المذيع: الي ياب الديمقراطية عبدالله السالم رحمه الله عليه ورجالات
الكويت يعني هل تعيب عليهم؟

نبيل الفضل: قاعد اقولك عبدالله السالم قلتها عندك اهني الله يرحمه حطنا
بقرقور وقطنا بحر ما نعرف نسبح فيه.

المذيع: شلون لا عيدها.

نبيل الفضل: حطنا بقرقور وقلنا بحر ما نسبح فيه حرق المراحل بشخطه
قلم بشخطه قلم.

المقطع الثالث:

نبيل الفضل: حكومتنا رديه. حكومتنا رديه.

المذيع انت تقول انا ما اقول رديه

نبيل الفضل: حكومتنا رديه.

الفديو الثانى الذى عرضه د. فيصل المسلم بجلسة طرح الثقة
بوزير الاعلام

المقطع الأول:

المذيع: الامير طلب منهم سنه يا رجل هذا امير رأس دوله يشق الدستور ويسوي يديد ان بغى ان بغى يقولهم سنه اذا ما في احترام ...

المقطع الثانى:

المذيع: بعد ثلاث اشهر يطلع فيصل المسلم ويقول عندي شيك ثالث وعندي شيك رابع يبي ذوله مدفوعين من الخارج لذبح الحياة الديمقراطية. د. عايد المناع: منو مدفوعين؟

المذيع: انا اقولك عطنى بيا خل نطلع تكفه يا بو علي فاصل مو فاصل خلنا نمشي.

المقطع الثالث:

نبيل الفضل يتحدث عبر الهاتف في اتصال على البرنامج: مو مهم المهم رأي النائب لا طز في النائب وطز بحقه الدستوري.

السيد الرئيس : س :

تفضل مرزوق الغانم .

(قال السيد العضو خالد العدوة العبارة التالية دون اخذ الإذن : طبق اللانحة ، طبق اللانحة شلون ما في نقاط نظام ؟)

السيد الرئيس : س :

مطبق اللانحة مو أنت اللي تعلمني

(قال السيد العضو خالد العدوة العبارة التالية دون اخذ الإذن : كيف ما في نقاط نظام ؟)

السيد الرئيس : س :

تفضل مرزوق .

(ترددت أصوات غير واضحة)

السيد الرئيس : س :

أنت مسجل في العشرة ، تفضل مرزوق .

السيد مرزوق الغانم : م :

مؤيد ل طرح الثقة الأخ الرئيس .

السيد الرئيس : س :

تفضل أستريح ، مبارك الوعلان .

السيد مبارك الوعلان : لان :

مؤيد ل طرح الثقة الأخ الرئيس .

السيد الرئيس : س :

لا آسف أنت مسجل أيضا مبارك يا جماعة اللي مسجل في العشرة ما كو داعي يسجل مرة ثانية هنيه لأن بالعشرة سأتلوه الأخ العضو خالد سلطان .

السيد خالد بن عيسى :
أتنازل عن الدور .

السيد الرئي :
الأخ العضو عسكر العنزي مؤيد ، معارض .

السيد عسكر الع :
معارض لطرح الثقة .

السيد الرئي :
تفضل .

السيد عسكر الع :
نزى :

بسم الله الرحمن الرحيم ، {١} "وقل رب أدخلني مدخل صدق ، وأخرجني مخرج صدق ، واجعل لي من لدنك سلطان نصيرا " ، الأخ الرئيس الأخوان الأعضاء الاستجواب أتى من محورين ، المحور الأول يدور حول ادعاء بعدم تطبيق أحكام الرقابة المالية عن المؤسسات والشركات المرخص لها بالنشر والبت وفق القانون (٣) لسنة ٢٠٠٦م في شأن المطبوعات والنشر وكذلك القانون رقم ٦١ لسنة ٢٠٠٧م بشأن الإعلام المرئي والمسموع ، أما المحور الثاني فهو جزء لا يتجزأ من المحور الأول مع استبدال كلمة عدم بكلمة تراخي في تطبيق القانون الثاني وهو القانون ٦١ / ٢٠٠٧م بشأن الإعلام المرئي والمسموع ، لذلك الأخ الرئيس الأخوان النواب إحنا أدينا القسم باحترام الدستور وأن نصون الأمانة ، المحور الاول فنده وزير الإعلام وقام بدوره بأكمل وجهه وهذا ما جاء فيه بكامل صور وأقنع أكثر النواب وأقنع حتى الشارع الكويتي ، المحور الثاني اللي يتكلم عن الوحدة الوطنية ما في أكثر منا أشد في الوحدة الوطنية والتمسك على الوحدة الوطنية فإحنا في مركب واحد سواء وزراء ، شيعه ، سنه ، شيوخ ، بدو ، حضر إحنا في مركب واحد لا يتجزأ لا نقبل أن أي شخص يطلع في جميع أو أي قناة يضر في مصلحة الكويت فإحنا الحين في صدد تنمية في صدد ثروة (٣٧) مليار أعدناها للتنمية المفروض إحنا في الجلسة هذه كان أهم عندنا أن نجتمع على التنمية ما نضيع وقتنا في استجوابات وأن كان الاستجواب حق دستوري لكن هذا الاستجواب ما يرقى لطرح الثقة أحمد العبدالله أدى دورة بأمانة وأدى اللي عليه حول الشخص اللي فعلا أدى أو شرخ الوحدة الوطنية

السيد الرئيس س :

طبعاً مؤيد لأنك أنت من العشرة أنا ما أسألك .

السيد خالد طاح وس :

متنازل للنائب مرزوق الغانم .

السيد الرئيس س :

الأخ مرزوق الغانم سأضطر لأسمي الأسماء كلها ، مرزوق الغانم مو داخل العشرة فبعد ما أستوفي الأسماء إذا ما في أحد طالب الكلمة فأعطي الأخ مرزوق ، الدكتور جمعان الحربش .

السيد د. جمعان الحربش ش :

شكراً الأخ الرئيس ، مؤيد وأتنازل للأخ مرزوق الغانم .

السيد الرئيس س :

تفضل الأخ شعيب المويزري .

السيد شعيب المويزري زرى :

شكراً الأخ الرئيس مؤيد لطرح الثقة وبقوة ومتنازل للأخ مرزوق الغانم .

السيد الرئيس س :

الأخ العضو فلاح الصواغ .

السيد فلاح الصواغ واغ :

مؤيد وأتنازل لمرزوق الغانم .

السيد الرئيس س :

الدكتور ضيف الله بورمية .

السيد د. ضيف الله أبو رمي ه :

شكراً الأخ الرئيس مؤيد للاستجواب وأتنازل للأخ الفاضل مرزوق الغانم .

السيد الرئيس _____ س :

شكرا ، الأخ العضو مبارك الوعلان .

السيد مبارك الوعلان _____ لان :

شكرا الأخ الرئيس مؤيد لطرح الثقة وأتنازل للأخ الفاضل مرزوق الغانم .

السيد الرئيس _____ س :

الأخ سالم النملان .

السيد سالم العازم _____ ي :

شكرا الأخ الرئيس مؤيد لطرح الثقة وأتنازل للأخ مرزوق الغانم .

السيد الرئيس _____ س :

الأخ العضو مبارك الخرينج تفضل .

السيد مبارك الخرينج _____ ج :

مؤيد الأخ الرئيس ، وأتنازل للأخ مرزوق الغانم .

السيد الرئيس _____ س :

الأخ العضو أحمد السعدون .

السيد أحمد السعدون _____ دون :

أتنازل والا أتكلم ؟ تبيني أتكلم والا أتنازل ؟ أيضا مستعد أن أتنازل للأخ مرزوق الغانم .

السيد الرئيس _____ س :

تفضل الأخ مرزوق الغانم ، بس لحظة الأخ مرزوق لحظة باسمي وباسمكم جميعا أرحب بتواجد الأخ

العضو السيد القلاف معانا اليوم نحمد الله على سلامته ونتمنى له دائما الصحة والعافية تفضل الأخ

مرزوق الغانم .

السيد مرزوق الغانم : _____ م :

شكرا الأخ الرئيس بداية أطلب تمديد حتى لا يفقد النصاب لو سمحت .

السيد الرئي : _____ س :

الموافق على التمديد يرفع يده ؟ سنعيد مره ثانية لأن في جماعة دخلوا بعد العد ، الموافق يرفع يده

(رفع بعض السادة الأعضاء أيديهم وكانوا أقلية بالنسبة لعدد الحاضرين إذ كان عددهم (٢٠))

السيد الرئي : _____ س :

تفضل الأخ مرزوق (٢٠) من (٤٤) ما في نصاب ربع ساعة ، رجاء تفضل .

السيد مرزوق الغانم : _____ م :

بسم الله الرحمن الرحيم ، والحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد النبي الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين ، الأخ الرئيس أولا أشكر كل الإخوان اللي تنازلوا لي والشكر أيضا موصول للأخ صالح الملا اللي كان يرغب في الحديث وتنازل اليوم في بداية الفصل التشريعي يقف النواب والوزراء ليرددوا القسم الدستوري أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصا للوطن وللأمير وأن أحترم الدستور وقوانين الدولة وأذود عن حريات الشعب ومصالحه وأمواله وأؤدي أعمالي بالأمانة والصدق ، وعندما يحدد النائب موقفة من أي قضية أو استجواب في هذه القاعة يجب أن يكون الموقف مرتبط ارتباط وثيق بهذا القسم فهو قسم لو تعلمون عظيم والبر بالقسم مسئولية أعظم وهذا الاستجواب الأخ الرئيس أنا اعتبره استجواب تاريخي بل اعتبره مفترق طرق لأن إما أنه يوحدنا ويعيد لحممتنا ككوييتيين وإما أنه يمزقنا ويزيد من حالة الفرقة اللي قاعد نعيشها الآن ، لذلك الأخ الرئيس عندما أتيت لتحديد موقفي وقراري في هذا الاستجواب خرجت عن محيط العائلة وكبرت ولم أتكبر على الدائرة ونظرة إلى الوطن الكبير فوجدته جريحا الأخ الرئيس لذلك أيقنت بأنه يجب أن لا نلتفت إلى أي مصالح آنية أو مكاسب شعبية سوى الأمانة اللي حملنا إياها الشعب الكويتي ، الأخ الرئيس تنص المادة السابعة من الدستور على أن العدل والحرية والمساواة دعائم المجتمع والتعاون والتراحم صلة وثقا بين المواطنين كما أتى تنظيم الحريات في المادة (٣٦) اللي نصت على أن حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو غيرهما لكن إيش وذلك وفقا للشروط التي يبينها القانون كما نصت المادة (٣٧) على أن حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة ولكن أيضا شلون ؟ وفقا للشروط والأوضاع اللي يبينها القانون لذلك كان واضح أن المشرع الدستوري ترك لنا آليات تنظيم القوانين لكن أكد على